المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 -Electronic ISSN 2790-1254
العدد 9 لسنة 2023
No. 9 – May 2023

المرأة وتنمية العمل السياسي ـ دراسة اجتماعية لأليات تمكين المرأة في مدينة الديوانية

أ.م.د. فلاح جابر جاسم
جامعة القادسية /كلية الآداب /قسم علم الاجتماع

الملخص

تعد المرأة لاعبا اساسيا في الحياة السياسية لأنها تشكل جزءا كبيرا من المجتمع ،ولها تأثيرا لا يستهان به على الجزء الاخر من هذا المجتمع، لذا توجب هنا ان تكون المرأة عنصرا فاعلا في العملية السياسية ، اليوم اغلب المجتمعات الانسانية تسعى الى ادخال المرأة كشريك في العملية السياسية سواء من خلال انتمائها للأحزاب السياسية، اومن خلال ترشيحها لشغل مناصب في مجالس النواب او في السلطة ، وذلك من خلال العمل على تذليل اهم المعوقات التي تحول دون دخول المرأة للعملية السياسية ،فضلا عن وضع السبل التي تنمي قدرات المرأة في العمل السياسي . اشتمل البحث على جانبين ، الاول الجانب النظري واحتوى على ثلاث مباحث، اما الجانب الميداني احتوى على مبحثين ،النتائج والتوصيات ،المصادر.

كلمات مفتاحية: سياسة ، المرأة ، اجتماعي

Women And The Development Of Political Action-A Social Study Of The Mechanisms Of Empowering Women In The City Of Diwaniyah

Assistant Professor Dr. Falah Jaber Jassim
University of Al-Qadisiyah College of Arts/Department of Sociology

Abstract

Women are an essential player in political life because they constitute a large part of society, and they have a significant impact on the other part of this society, so it was necessary here for women to be an active element in the political process. Today, most human societies seek to include women as partners in the political process, whether Through her affiliation with political parties, or through her nomination to occupy positions in parliaments or in the authority, and that is by working to overcome the most important obstacles that prevent women from entering the political process, as well as developing ways that develop women's capabilities in political work. The research included two aspects, the first is the theoretical side and contained three topics, while the field side contained two topics, results and recommendations, and sources .

Keywords: politics, women, social

المقدمة

أن الكتابة عن المرأة العربية بشكل عام والمرأة العراقية بشكل خاص من المواضيع التي تواجه وتحمل صعوبات عديدة، خاصة أن الكتابات بمثل هذه المواضيع قليلة جداً بل قد تصل حد الندرة، باستثناء وجود بعض المقالات التي تركز على مواضيع معينة دون الخوض في غيرها، فمن مؤشرات تقدم المجتمع وتطوره هو الاهتمام بقضايا المرأة فهو يعد مؤشراً أساسياً، حيث لا يمكن أن تدرس هذه القضية بمعزل عن المجتمع فهي من القضايا الجوهرية في كل المجتمعات الإنسانية، كما يمكن اعتبار درجة الاهتمام بمثل هذه القضايا في مجتمع ما درجة من درجات قياس التطور في ذلك المجتمع، فتؤثر قضايا المرأة في نجاح أي مجتمع فهي جزء من الكل، خاصة ما تعانيه المرأة من معارك بين تقاليد المجتمع وإرادتها في أن تكون لها بصمة ومشاركة في كافة مجالات الحياة، ونتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع بمختلف مؤسساته فقد برز دور المرأة في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أيضاً، حيث أصبح لها دوراً وحضوراً واضحاً في كافة مجالات ومؤسسات المجتمع، كذلك أصبح هناك زيادة في الوعي الاجتماعي والثقافي والذي بدوره ساهم في تنمية الوعي الديمقراطي والذي يحقق المساواة بين الجنسين

ويبرز أهمية دور المرأة ومكانتها في المجتمع، ومع ذلك لم تصل المرأة إلى المستوى والطموح الذي ترغب به والذي يثبت قدراتها وجدارتها فظلت هناك بعض العوائق والصعوبات التي تقف دون تحقيقها لذلك ومن ضمنها عادات وتقاليد المجتمع وما توارثته الأجيال وتناقلته عبر الحقب المختلفة، ، خاصة فيما يتعلق في الحياة الأسرية والثقافية وما يتعلق بالعمل أيضاً إلى جانب العنف الذي يتعرضن له النساء في العراق من قبل أسرهن، فمشكلة التمييز بين الجنسين يمكن اعتبارها الأساس في إحداث المشاكل في حياة الأفراد فهي لا تؤثر فقط على الجانب الجسدي للمرأة لكنها أيضاً تؤثر على الجانب النفسي للمرأة، وبهذا أصبح لوجود الحركات النسوية أهمية كبرى خاصة عند تسليط الضوء على العقبات والصعوبات التي تواجه المرأة عندما تقرر الدخول في مجال معين أو عندما ترغب أن تتخذ القرارات التي تخص حياتها فتصطدم بالواقع وبالقيود المحيطة بها التي تمنعها دون الوصول للهدف الذي ترغب به.

المبحث الاول : عناصر البحث الرئيسة

أولاً : مشكلة البحث

يعد العمل السياسي للمرأة بصفة عامة ركيزة من ركائز المواطنة النسائية الفعلية وشرطاً من شروطها، وتتويجاً لما تلعبه النساء من دور في الحياة العامة والخاصة، لقد اصبحت المشاركة النسائية في الحياة السياسية اليوم تمثل مطلباً من مطالب الحركات الانسانية والنسائية في العالم مقترنةً بالمناداة بتواجد النساء في مراكز اتخاذ القرار والتمثيل المتناصف للجنسين في الهياكل والمؤسسات المحلية والدولية. لقد نص الدستور العراقي الصادر عام 2005م في الباب الثاني الحقوق والحريات الفصل الاول الحقوق الفرع الاول الحقوق المدنية والسياسية المادة (14) أن العراقيون متساوون امام القانون دون تميز بين الجنس او العرق او القومية او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي... الخ، اما المادة (15) فقد اكدت ان لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية كذلك اكدت المادة(16) على تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيين. اما المادة (20) فقد نصت على ان المواطنين رجال ونساء لهم حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.

وفق ذلك الدستور فأن كلمة عراقي تشمل كل العراقيين سواء ذكراً او أنثى وبالتالي فان المرأة شأنها شأن الرجل يجب ان تتمتع بكافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الا ان المرأة قد تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات الثقافية والاجتماعية والقانونية التي تحول دون ان يكون لها دور كبير في المشاركة في العملية السياسية، فالإرث الثقافي والاجتماعي التي تعاني منه اغلب مجتمعاتنا العربية ومنها المجتمع العراقي يلعب دوراً كبيراً في تحجيم دور المرأة في هذه العملية، لذا تختلف المشاركة السياسية للمرأة باختلاف البيئة الاجتماعية وصلاحيتها لتلك المشاركة احياناً وحسب طبيعة المراحل التاريخية احياناً اخرى، ولهذا اختلف دور المرأة العراقية في الحياة السياسية تبعاً للظروف الثقافية والاجتماعية التي مر بها العراق، لذا البحث يسعى للإجابة على بعض التساؤلات الخاصة باهم الاليات التي يمكن اعتمادها لتنمية عمل المرأة السياسي .

ثانياً: اهمية البحث

ان قضية مشاركة المرأة في العملية السياسية ترتبط ارتباط وثيق بحرية المواطن وحقوقه التي تعزز مسؤوليته الاجتماعية، وهي قضية لها ارتباط بالديمقراطية وحقوق الانسان ومدى مشاركة المواطن في صنع القرار ورسم السياسات العامة. ان دراستنا تبحث في المعوقات الثقافية التي تحد من مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية، وذلك نظراً للمستوى المتدني لتلك المشاركة لا سيما اذا ما قورنت بمستوى التطور الذي يشهده المجتمع العراقي في مختلف المجالات، حيث ان تلك المشاركة لم تتماشى مع هذه التطورات من خلال استثمار جهود وقدرات نصف المجتمع (المرأة).

ثالثاً: اهداف البحث

1- معرفة دور المرأة في تنمية العمل السياسي
2- معرفة اهم المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة في العملية السياسية.
3- معرفة دور الدين من تمكين المرأة في العملية السياسية.
4- وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساعد اصحاب القرار في سن قوانين تمكن المرأة من المشاركة في العملية السياسية بشكل واسع.

المبحث الثاني :تحديد المفاهيم والمصطلحات

اولا: المرأة

تعرف المرأة لغةً هي تأنيث أمرئ. وقال ابن الانباري: الالف في امرأة الف وصل. وللعرب في المرأة ثلاث لغات يقال: هي امرأته وهي مرأته وهي مرته وحكى ابن الاعرابي: انه يقال للمرأة انها لا مرؤ صدق كالرجل [1].

وتعرف المرأة اصطلاحاً: يعرفها لويس ويرث "بانها متميزة عن الرجال بخصائص فيزيولوجية وحضارية وتخضع لعدم المساواة، كما ان التنشئة الاجتماعية للمرأة تنمي لديها قوة في جماعة هامشية وتجعلها تتقبل دور خاص بها ومميز عن الرجال في المجتمع".[2]

"وتعرف المرأة هي الكائن الذي يتصرف بطريقة معينة من وحي العواطف ولذلك توصف النساء بانها جماعة اجتماعية معينة تابعة للأخر"[3].

ثانيا: المشاركة السياسية

يدل معنى المشاركة بصورة عامة على الاسهام او التعاون في اي وجه من اوجه النشاط الانساني[4].

اما المشاركة السياسية "هي العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة ليسهم في وضع الاهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد افضل الوسائل لإنجازها"[5].

وتعرف المشاركة السياسية ايضاً "بانها طريقة شرعية للتعبير عن افكار الفرد واحترام حقوق الانسان ضمن اطار المؤسسات او جماعات المجتمع من خلال المشاركة والممارسة في عملية اتخاذ القرارات او السياسات المجتمعية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة"[6]. وتعرف "بانها ارقى تعبير للديمقراطية لا نها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة او الحي او المؤسسة"[7].

وتعرف المشاركة السياسية "هي العمل العام لجميع اشكاله وتشمل الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية والبلدية والوصول الى مواقع صناعة القرار والانتماء الى الاحزاب السياسية والقيام بالحملات الانتخابية والعمل من اجل دمج اجندة المرأة الوطنية في البرامج السياسية والمرشحين والاحزاب"[8].

المبحث الثالث : الاطار النظري للبحث

---

1 - ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن المنظور: لسان العرب، ط4، المجلد التاسع، دار صادر لطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص44.
2 - عزيز سمارة وعصام النمر: الطفل والاسرة والمجتمع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1989،ص3.
3 - شبر بن شكري واميمة ابو بكر: المرأة و الجندر، ط1، دار الفكر، دمشق، 2002،ص103.
4 - ابراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975، ص545.
5 - اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة- دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983،ص20.
6 - سهير لطفي :قراءة في ادبيات المشاركة السياسية للمرأة العربية، ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، ب ت،ص150.
7 - زينب ليث عباس: المشاركة السياسية للمرأة العراقية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد89، 2009،ص353.
8 - سامية خضير صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي، ط1،جامعة عين شمس، كلية التربية، مصر، 2004، ص32.

اولا ـ مساواة المرأة في الدستور العراقي

العراق صادق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بالقانون المرقم (66) في عام 1986، ألا أن العراق أبدى أربعة تحفظات على الاتفاقية المذكورة، والتحفظ حسب ما عرفته الفقرة (6) من المادة الثالثة من قانون عقد المعاهدات رقم (111) لسنة 1979 هو: إعلان يصدر من جانب حكومة جمهورية العراق عند التصديق عليها أو التوقيع عليها أو الانضمام إليها أو الإقرار بها أو قبولها، والهدف من هذا التحفظ هو تغيير أو استبعاد الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة أثناء تطبيقها على جمهورية العراق ضمن ما يسمح به في تلك المعاهدة، بالرغم من أن اتفاقية فيينا لعقد المعاهدات 1969 أجازت إبداء التحفظ على المعاهدة عند توقيعها أو التصديق عليها أو الموافقة عليها، باستثناء أذا كان التحفظ محظوراً في تلك المعاهدة، أو أنها تجيز تحفظات معينة وليس من بينها ذلك.[1]

كما أن لغة الدستور غير حساسة للنوع الاجتماعي، فهو يستخدم لفظ المذكر (مواطن ومواطنين وعراقي وعراقيين) لكن الدستور العراقي نص على : " أن العراقيين متساوين أمام الدين واللون أو المذهب أو الرأي أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، (الفصل الأول – المادة 14)، كما نص على المساواة بين الرجل والمرأة في حق العمل (مادة 1/22) وكذلك في حصولها على الخدمات التعليمية (مادة 34)، إضافة للخدمات الصحية (مادة 31، 32، 33)، وأيضا حقها في منح الجنسية لأطفالها (مادة 1/18).[2]

وفي سنة 2004 انطلقت حملة مدافعة واسعة كان لها صداها في جميع أنحاء العراق رافقها حملة مدافعة مع القيادات السياسية حول موضوع (الكوتا)، وارتبطت معه إلغاء قرار مجلس الحكم رقم (137) الذي صدر في 2003/12/29، والذي ينص على أن الأحوال الشخصية تتم على أساس المذهب، ومن ثم لا وجود لقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لسنة (59)، فشملت الحملة جانبين الأول كان المطالبة بالكوتا للمرأة والجانب الثاني هو إلغاء القرار المذكور آنفاً، كما ترافقت مع هذين الحملتين تشكيل (شبكة النساء العراقيات) في 2004/1/20 كمظلة للكفاح النسوي، توسعت للشارع عبر مؤتمرين واعتصامات في كانون الثاني 2004، واعتصامين في ساحة الفردوس وعقد المؤتمرات في الحلة والبصرة وفي السليمانية، وجمعت أكثر من 33 إلف توقيع قدم من خلال وفد نسوي إلى مجلس الحكم حول موضوع الكوتا ونجحن في إلغاء قرار مجلس الحكم.[3]

أما في 8 آذار 2004 أتخذ (مجلس الحكم) قرره بإعلان قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية والذي تضمن أيضا نسبة للنساء في الكوتا وعلى أن لا تقل عن الربع في مجلس النواب، لكن تضمن الدستور في سنة 2005 المادة (41) والتي تؤكد على طائفية الأحوال الشخصية، والتي نصت على: (العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية، حسب مذاهبهم أو ديانتهم أو اختياراتهم أو معتقداتهم، وينظم ذلك بقانون)، فنظمت على أثرها احتجاجات كانت مطالبة برفع هذه المادة وذلك لإخلالها بمبدأ المساواة والمواطنة وتعزيزها للتمييز والتفرقة في المجتمع العراقي، ولم تستثن الحركة النسوية الاستفتاء الذي كان لصالح الدستور، كما بدأت حملة أخرى في بداية 2006 والتي رافقت الجدل السياسي لتعديل الدستور والتي تهدف إلى إلغاء المادة (41)، فأعلن مجلس النواب أن المادة (41) قد أدرجت ضمن التعديلات الدستورية، ونجحت الحملات النسوية والتي استندت على موضوع احترام حقوق الإنسان والمواطنة والاتفاقات الدولية في إدارة الحملات عبر مختلف الأساليب السلمية منها المدافعة والمناصرة.[4]

كما شهدت الساحة العراقية نشاطاً ملحوظاً للحركات النسوية في فترة صياغة الدستور، والتي تمثلت على شكل لقاءات نسائية أو مع شخصيات قانونية ورسمية، واجتماعات توعية، و أيضا اعتصامات جماهيرية في الساحات العامة، وكان ذلك من أجل العمل على تثبيت بنود تخص المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص، فنجحت الحركة النسوية في فرضها لبعض البنود، ففي 19 تموز 2005 كان للاعتصام الذي

---

[1] هادي عزيز علي: سيداو والمرأة في التشريعات العراقية، جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2014، ص10.
[2] الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق: (2013-2017)، بغداد، 2013، ص54.
[3] جاسم الحلفي: الحركات الاجتماعية في العراق، سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2017، ص236،237.
[4] جاسم الحلفي: الحركات الاجتماعية في العراق، مصدر سابق، ص237.

غطته وسائل الأعلام ودعت له المنظمات النسوية والذي طالب بحقوق عادلة ومنصفة للمرأة، مع مشاركة المنظمات السياسية المختلفة والتي كانت تتفق على هدف مشترك والذي يستند على مبدأ الديمقراطية باعتباره هدف يهم الجميع، كما شددت الشعارات على أهمية الالتزام بالاتفاقيات الدولية والتي تضمن الحقوق الشاملة للإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، ألا أن الضرر الذي الحق بهذه الفعاليات هو ظهور تظاهرات أخرى تحمل شعارات مغايرة ومنها (لا للمساواة نعم للعدل)، (لا للحرية المنفلتة)، (كل إنسان حر في أحواله الشخصية)، بمعنى أخر هو إلغاء لقانون الأحوال الشخصية والذي اعتبرته إحدى عضوات البرلمان بأنه أعطى المرأة أكثر من حقوقها.[1]

ومن ناحية التعليم فأن الحق مضمون بالتساوي للفتيات والنساء في المادة (34) من دستور 2005 نصت على: (التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية) و (التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله).[2]

كما منح قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لعام 1959 للمرأة حماية وحقوقاً واسعة فضلاً عن أن تعديلاته قد حققت مكاسب كثيرة في مجال حماية الطفل وحماية حقوقه، عندما اهتم بمسألة تحديد سن الزواج وفرض منع لتزويج الأطفال لتفادي ما ينتج عنه من مشاكل أسرية فيقع الجميع ضحية لها، فالمادة (7) أشترط في تمام أهلية الزواج إكمال الثامنة عشر والعقل، أما في المادة (8) فتقرر فيها أنه أذا طلب ممن أكمل الخامسة عشر من العمر الزواج فيحق للقاضي أن يأذن به أذا أثبتت له قابليته البدنية وأهليته، وعلى الرغم من وجود هاتين المادتين فأن (5%) من الفتيات يتزوجن قبل بلوغ السن الخامسة عشر، كما تتزوج (23%) منهن قبل سن الثامنة عشرة، فنسب الزواج المبكر قبل بلوغ السن (18) مرتفعة في العراق ولاسيما في مناطق الفرات الأوسط والجنوب.[3]

كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن (لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدة، أما مباشرة وأما من خلال ممثلين يختارون في حرية، ولكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده)، وتشير المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية (إن لكل مواطن دون أي وجه تمييز الحق في إن يشارك في إدارة الشؤون العامة، أن ينتخب ويُنتخب، وأن تتاح له فرصة تقلد الوظائف العامة في بلدة) وبقراءة هذا النص مع الفقرة (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية المتعلقة بالمساواة، فقد فسرت لجنة حقوق الإنسان المادة (25) بأنها تحمي حق كل مواطن، بحيث لا تسمح لأي اختلافات بين المواطنين في الحصول على هذه الحقوق على أساس اللون والعرق والنوع الاجتماعي الدين اللغة الرأي السياسي أو الرأي الآخر، الأصل الوطني أو الاجتماعي، والمنزلة الناتجة عن الملكية)، بالإضافة لذلك (يلزم العهد الدولي بتبني إجراءات تشريعية أو أي إجراءات أخرى ضرورية لضمان فرصة للمواطنين بالتمتع بالحقوق التي يحميها العهد).[4]

كما نص دستور العراق لعام 2005 على المساواة بين الرجل والمرأة في ضمان الحقوق السياسية الأساسية للمواطنين العراقيين، المادة (20) من الدستور لعام 2005 (للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والتصويت والترشيح)، كذلك حدد الدستور العراقي متطلبات المشاركة في مجلس النواب (البرلمان العراقي) في المادة (49) (يسعى الدستور لتحقيقه)، ولكنه لا يفرض حد أدنى للتمثيل النسبي (25%) لمشاركة النساء في المجلس، فيجب تقوية هذه اللغة لتعزيز التمثيل النسبي للمرأة بشكل كامل في البرلمان، المادة (49) (رابعاً) من الدستور لعام 2005، (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب). [5]

---

[1] اليونيفيم: الحركة النسوية في العراق مسيرتها وتطورها، مصدر سابق ص27.

[2] ألين متى: وضع المرأة في العراق، مشروع تطوير القانون في العراق، بغداد، 2006، ص156.

[3] الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق: مصدر سابق، ص55.

[4] ألين متي: وضع المرأة في العراق، مشروع تطوير القانون في العراق، مصدر سابق، ص20.

[5] ألين متي: وضع المرأة في العراق، مشروع تطوير القانون في العراق، مصدر سابق، ص23.

كذلك اهتمت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وأعطت اهتماماً خاصاً بالحق في الحياة بوصفة من أهم الحقوق، فورد في الدستور العراقي المادة (15) والتي تنص على: (لكل فرد أحق في الحياة و الأمن الحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها، ألا وفقاً للقانون وبناء على قرار يصدر من جهة قضائية مختصة).[1] وفقاً لهذا القرار والذي يجب أن يكون رادعاً بوجه كل شخص يحرم أنساناً وعلى وجه الخصوص (المرأة) تحرم من حياتها من خلال تعنيفها أو قتلها، فيجب أن ينفذ هذا القرار تجاه كل من يسرق حياة ومستقبل (امرأة) دون حق.

كما أن لكل فرد الحق في التمتع بجنسية ما ولا يمكن حرمانه منها، فقد صدر قانون رقم (26) لسنة 2006 قانون الجنسية والذي نصت الفقرة (أ) من المادة (3) على: (يعد عراقياً كل من ولد لأب عراقي أو أم عراقية) وبهذا القانون يعتبر العراق قد أوفى بالتزاماته تجاه حكم الفقرة (2) من المادة (9) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، إضافة لحرية الرأي والتي تعد من الحريات الرئيسية المتصلة بالإنسان (امرأة و رجل)، والتي بواسطتها تمكنه من تكوين الآراء والأفكار والتعبير عنها بأية وسيلة من وسائل الإعلام وسواها ضمن الحدود التي يضعها القانون، وبهذا نصت الفقرة أولاً من المادة (38) من دستور 2005 على: (تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب: أولاً- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل).[2]

بالرغم من أقرار هذه النصوص القانونية والتي لا يجوز ولا يمكن لأي شخص أن يخرج عنها أو يتعداها وأن فعل فهناك جزاء وعقوبة له. مع ذلك نجد أن من أهم المعوقات لهذه النصوص القانونية والتي تهدف إلى طرح المساواة بين المواطنين إمام القانون هو بعض من الموروث الثقافي و المترسخ في أذهان البعض عبر الزمن، ورفض مغادرته من قبلهم، رغم ما فيه من سلبيات على سلوك وحياة المواطنين، مع ذلك تصدت النصوص الدستورية لهذه الحالة في الفقرة (ثانياً) من المادة (45) من الدستور والمتضمنة حرص الدولة على تعزيز القيم الإنسانية النبيلة، بما يسهم في تطوير المجتمع ومنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان. [3]

ثانيا : مؤشرات التمكين الاجتماعي للمرأة

مر مفهوم التمكين بتطور عبر التاريخ وبالعديد من التحولات الأساسية، فتحول من المفهوم الفردي والذي يعبر عن قدرة النساء على التحكم والسيطرة على حياتهن والعمل على تحقيقه. [4] حيث ارتبط بنشوء الحركات الاجتماعية والتي كانت تنادي بالحقوق الاجتماعية والمدنية للمرأة، ودعم إمكاناتها وقدرتها على التأثير في المجتمعات التي تعيش فيها، بعدها تحول المفهوم إلى المفهوم الجماعي والذي يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن من خلا روابط اقتصادية وثقافية وسياسية، وخاصة بعد الإخفاق الذي حققته برامج تنمية المرأة في تحقيق أهدافها، بعدها أنتقل المفهوم إلى المجال العام، والذي يشير إلى المحاولات التي تهدف إلى تغيير المناخ الاجتماعي والسياسي حول ما يمكن للمرأة القيام به. [5]

المقصود بالتمكين في معناه العام هو إزالة الاتجاهات والسلوكيات والعمليات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط الفئات الهشة (أقليات - فقراء – نساء) وتضعهم في مراتب أقل وأدنى، فيعتبر التمكين الطريق التدريجي السلمي لتغيير اتجاه القوة من القمة إلى القاعدة، ومن المسئولين والنخبة إلى الناس العاديين ومن فئات اجتماعية معينة إلى جميع الناس، فالتمكين هو نقيض الأضعاف أي بمعنى الحيلولة دون حصول الضعفاء على مداخل القوة والتي تساعدهم على الاستفادة والمساهمة من التنمية، وبهذا فأن نقطة البدء في العملية التمكينية هي القيام بتغيير المنظومة القيمية لتغير أفكار القامعين وتوجهاتهم، كما يعود استخدام مفهوم التمكين إلى سبعينيات القرن الماضي بالتزامن مع الحركات الأفرو

---

(1) هادي عزيز علي: سيداو والمرأة في التشريعات العراقية، مصدر سابق، ص81.
(2) هادي عزيز علي: سيداو والمرأة في التشريعات العراقية ،مصدر سابق، ص82-84.
(3) هادي عزيز علي: سيداو والمرأة في التشريعات العراقية ،مصدر سابق، ص99.
(4) عائشة التايب: النوع الاجتماعي وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، مصر، 2011، ص123.
(5) أماني مسعود: نظريات التمكين وعلاقته بالتنمية في الوطن العربي، في تجديد القيادة والتنمية في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، 2003، ص12.

أمريكية* ونظرية (باولو فرير) والتي ترتكز على الإدراك أو العقل الناقد، فأستخدم المفهوم من قبل حركة النساء الشعبية في أمريكا اللاتينية والكاريبي والحركات الأنثوية منذ عام 1985، لتعبر من خلالها على عن عملية الانتماء إلى القوة من خلال التشديد على الثقة بالنفس والقدرات الذاتية والتي تجعل المرأة قادرة على أن تختار الحياة التي تريدها، ومن جانب آخر تعني القدرة والقوة الجماعية على تغيير علاقات الجندر التي تحكم المحيط السياسي والاقتصادي والسوسيو ثقافي.[1]

كما قامت الأمم المتحدة بإصدار تقريرها الذي تضمن الأهداف الإنمائية في المنطقة العربية عام 2005، فكان أبرز هذه الأهداف هو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للقيام بدور أكبر في صنع القرار سواء في الحياة العامة أو داخل الأسرة.[2] ويعد هذا مؤشراً على الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة وعلى جميع المستويات، حيث يجري العمل مكثفاً من أجل النهوض وتحسين أوضاع المرأة.
وبهذا يتبين أن النهوض بالمجتمع وتنميته لا يمكن أن تنجح بمعزل عن مشاركة المرأة لاسيما المرأة الفاعلة وصانعة القرار والنشيطة باعتبارها كائناً مستقلاً بذاته ودورها مكملاً لدور الرجل في صنع المستقبل.[3] فالعراق يحتاج إلى جميع فئاته وفي المقدمة منهم النساء الفاعلات والتي بدورها تستطيع التغلب على ما تركه التخلف في فترات كثيرة مر بها المجتمع مما يجعلنا قريبين الى التغيير و التحول و التحديث.

كما نجد أن الدستور العراقي ضمن للمرأة حقوقها الكاملة وبصورة مساوية للرجل وذلك من خلال منحها حق التصويت والترشيح وإشغال المناصب العامة والمشاركة في التنظيمات النقابية والسياسية والمهنية، كذلك شغلت المرأة العراقية المناصب السيادية على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال مشاركتها في مجلس النواب إضافة لإشغالها للمناصب الجامعية ومناصب قيادية وزارية.

كما يتبين أن التمكين وصنع القرار هي عملية صعبة ومعقدة وتعتمد على أطراف مختلفة ومتداخلة رسمية وغير رسمية خارجية وداخلية، فمن أبرز الشروط التي يتطلب وجودها في من سيشغل موقع صنع القرار بغض النظر عن ما كان امرأة أو رجل هي :-[4]

أولا:- التأهيل المهني والفكري والخبرة :

فمن حيث التأهيل المهني فدائماً ما يتم اختيار أشخاصا نساء أو رجالاً لإشغال مواقع صنع القرار من الذين يملكون مؤهلات تعليمية على مستوى الجامعة فأكثر، كما أن نسب الطالبات إلى مجموع الطلاب في الجامعات العراقية نجدها تحسنت كثيراً خلا السنوات الماضية، وعلى الرغم من هذا التقدم الملموس في نسب الإناث في التعليم الجامعي لغرض تحقيق هدف تمكين المرأة، نجد أن مؤشرات التعليم لا تزال بعيدة ومتدنية وهذا ما يؤكد على أن التعليم كأداة للتمكين يعتبر قاصراً عن مواجهة مشكلات التسرب من التعليم وتحقيق المساواة بين النساء والرجال في اكتساب التعليم لجميع مراحله، كما يعتبر التعليم آلية مهمة للتمكين فهو مصدر أساسي في قدرة المرأة على ممارسة خياراتها في الحياة، بالرغم من أن العوامل الثقافية التقليدية عادت لتدفع أغلب الأسر الحضرية إلى القيام بإلزام فتياتها الحاصلات على الشهادات العليا على أبقائهن في البيت وعدم مزاولتهن لأي مهنة لأسباب كثيرة ومنها الأمنية.

---

*الحركاتالأفروأمريكية: حركة لمنح المرأة حق الاقتراع بدأت في شمال امريكا واقتصرت على ذوات البشرة البيضاء المنتميات للطبقة المتوسطة، معظمهن كن بيضاوات ثم سعت فيما بعد لضم الطبقة العاملة وصاحبات البشرة السوداء.

[1] بو رغدة وحيدة وآخرون: المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص168-169.

[2] تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في المنطقة العربية عام (2005)، الوفاء بالوعد (2015)، الأمم المتحدة.

[3] عبير طايل فرحان البشابشة: درجة ممارسة المرأة القيادية للمهارات الإبداعية في عملها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص13.

[4] وسن عبد الحسين شريجي: المرأة والتحولات الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2015، ص236

ثانياً:- طموح المرأة لاحتلال مواقع صنع القرار:[1]
أن الطموح في احتلال موقع قيادي معين يدفع بالشخص للتضحية بأمور عديدة وذلك لما يتطلبه ذلك من بذل جهود إضافية ومتعبة ويتطلب أيضا مغادرة المنزل لحضور اجتماعات والمشاركة في نقاشات تمتد لساعات متأخرة من النهار أو الليل وخارج أوقات الدوام الرسمي، وأحياناً تقتضي هذه الظروف السفر إلى مناطق غير معدة لاستقبال النساء مثلاً لإجراء كشف موقعي في منطقة قروية أو صحراوية لا تحتوي على فندق فيها أو بالقرب منها، وبصورة عامة فأن النساء في العراق أو في المجتمعات النامية والمتقدمة منها تكون أكثر توجهاتهن في تلبية المتطلبات العائلية على حساب متطلبات العمل، من جانب آخر فهناك من الرجال والنساء يفضلون تلبية متطلبات العمل على متطلبات البيت بدافع الجدية والطموح في حين أن التوفيق بين هذين التوجهين عملية شاقة للغاية.

ثالثاً:- قناعة المسئولين لترشيح الأشخاص بكفاءة:[2]

فاعتبرت العديد من الدراسات الدولية، أن المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فمشاركتها في مسيرة التنمية تدفع عجلة التقدم الاقتصادي والنمو، والمشاريع التي تقوم بها المرأة سواء كانت صغيرة أو متوسطة الحجم، فهي تساهم وبشكل فعال و ايجابي في تعزيز الاقتصاديات الوطنية.[3]

ومن مؤشرات تمكين المرأة ما يأتي:-
1-المشاركة الاقتصادية للمرأة
2- المشاركة السياسية للمرأة

ثالثا :دور المرأة في العملية السياسية في للعراق بعد 2003

بعد عام 2003 كانت الحركة النسوية سباقة إلى فرض وجودها في العملية السياسية، كان ذلك من خلال عقدها للمؤتمرات وحملات المدافعة والتوعية، فانعقد أول اجتماع لنساء العراق يوم 29 أيار عام 2003، ومن ثم تتالت المؤتمرات من بعدها، فطرحت المنظمات النسوية رؤيتها في أنجاح عملية التحولات الديمقراطية والتحولات السياسية في العراق والتي تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان والمساواة والمرهون بمدى مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي السلطة السياسية، وإزالة كل إشكال التمييز ضدها، مع الآخذ بنظر الاعتبار الدور التاريخي العريق لنضال المرأة العراقية في الحركة الاجتماعية والسياسية، وتضحياتها المشهودة في سبيل أحداث الديمقراطية والاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية.[4]

كما سبق للمرأة العراقية أن شاركت وساهمت بالنضال حتى قبل إقرار التشريعات وتشكيل أجهزة الحكم، وذلك من خلال خروجها في أو تظاهرة عراقية تنزل إلى شوارع بغداد في 16/ أيار/ 2003، إي لعد خمسة وثلاثين يوماً على انتهاء الحرب، لتقوم بتأكيد وجودها وتطالب بحقوقها التي أهدرت من قبل النظم السابقة وقيم الثقافة العشائرية/التقليدية التي تحمل الطابع الذكوري، فضمت تلك التظاهرة النسوة اليساريات والعلمانيات وبعضاً من النساء الإسلاميات، فاعتبرت مؤشر لوعي المرأة من جانب، وخشية أن تهضم حقوقها مجدداً من جانب آخر، فهن أول من طرح فكرة (الكوتا النسوية) في هذه التظاهرة، وذلك من خلال منح المرأة نصيباً في المشاركة السياسية كخطوة أولى لتمارس حقها الطبيعي، فشكلن قوة ضاغطة على قوات التحالف، وكذلك على السفير (بول بريمير) والذي كان جاهلاً بمبدأ الكوتا، كما قالت

---

[1] وسن عبد الحسين شريجي: المرأة والتحولات الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سابق ،ص243.
[2] وسن عبد الحسين شريجي: المرأة والتحولات الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، مصدر سابق، ص244.
[3] كاترين إيلبورغ- فويتيكومونيك نوياك وآخرون: إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة المرأة والعمل والاقتصاد، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص5.
[4] النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها: تقرير الظل إلى لجنة سيداو في الجلسة السابعة والخمسين، الناشر جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2014، ص91.

السيدة ميسون الدملوجي: " إن السفير بول بريمير لم يكن ملماً بمقررات (سيداو) ولم يعرف ما المقصود بالكوتا"، وهذا يعني أن سيدات العراق امتلكن خطة واضحة وعرفن كيف يتحركن.[1]

بعد عام 2003 كانت أول مشاركة فعلية سياسية للمرأة من خلال مشاركتها في مجلس الحكم الانتقالي المؤقت، والذي تم تشكيله بقرار من سلطة الإتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمير الحاكم المدني، والذي قام بمنح المجلس صلاحيات جزئية في إدارة شؤون العراق والذي امتدت مدة صلاحياته من 12 تموز 2003 حتى حزيران 2004، كما تكون هذا المجلس من (25) عضواً ثلاث منهم من النساء (الطبيبة رجاء حبيب الخزاعي، والدكتورة عقيلة الهاشمي، والناشطة التركمانية صون كول جاجوك)، إضافة إلى ذلك تم تعيين عدد من النساء في مجالس المحافظات دون أن تمنح أحداهن منصب محافظ أو نائب محافظ.[2]
فشاركت المرأة في انتخابات 30 كانون الثاني 2005 لانتخاب الجمعية الوطنية فكانت نسبة التمثيل 27% حصلت من خلالها المرأة على 75 مقعداً من أصل 275 مقعداً في الجمعية الوطنية، وفي عام 2006 انخفضت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب بنسبة (26%) بعد ما حصلت على 72 مقعداً من أصل (274) مقعد في مجلس النواب.[3] كما بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان في 7 آذار 2010 (25%) حصلت من خلالها على 82 مقعد من أصل (325) مقعد في مجلس النواب.[4]

كذلك لم تكن نسبة مشاركة النساء في اللجان البرلمانية بمستوى طموح المرأة، فكان ن بين (23) لجنة برلمانية لم تترأس المرأة سوى لجنتين فقط وهما لجنة المجتمع المدني ولجنة شؤون المرأة والطفل.[5] كذلك الحال بالنسبة لمشاركتها في مجلس النواب فكان من المؤمل أن يلعب التمثيل النسوي دوراً فاعلاً لصالح قضايا المرأة ولتحقيق الأهداف المنشودة والتي تتمثل في المساواة والسلم والتنمية، لكن ذلك لم يتحقق لأسباب عدة منها عدم إيمان أغلبية النائبات بقضايا حقوق المرأة ومساواتها وهذا ما وضحه التقرير الحكومي (بأن أخفاق المرأة في المشاركة السياسية يرجع إلى عدم تمكنها من امتلاك الحنكة السياسية، بالإضافة إلى افتقارها للخبرة في العمل البرلماني، بجانب استغلال الأحزاب إلى مبدأ الكوتا من خلال أشراك النساء ممن يفتقرن إلى الكفاءة لغرض سد الفراغ في ذلك الحزب).[6] ويمكن اعتبار هذا الفعل ناتج لعدم جدية الحزب المعني في تحقيق أهداف منشودة سواء في قضايا المرأة أو غيرها فيمكن اعتبار هذا التصرف هو إكمال عدد لا أكثر دون الحصول على نتائج فعالة تذكر.

ومع أهمية وجود وزارة للمرأة لكن دورها لم يتم تفعيله لقلة التخصصات المالية التي تم تخصيصها لها من قبل الموازنة الحكومية، فلم تتجاوز ما تم تخصيصها لهذه الوزارة الثلاثة ملايين دينار وهذا بحسب ما تم تصريحه من قبل الدكتورة ابتهال الزيدي الوزيرة السابقة لشؤون المرأة، وهذا أدى إلى عزل القضايا الخاصة بالمرأة بدلاً دمجها في المجتمع، أما ما يخص الأحزاب فلم تستنم المرأة رئاسة أي حزب.[7]

---

[1] بلقيس محمد جواد: دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي، دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية، دار الحصاد، دمشق، 2013، ص57.
[2] رغد نصيف جاسم السراجي: المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003، المعهد العراقي،2007،،ص109.
[3] محمد وليد صالح: إشكالية المشاركة السياسية للمرأة العراقية، ، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد22، بغداد، 2010، ص21.
[4] رغد نصيف جاسم السراجي: المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003، مصدر سابق، ص148.
[5] المصدر نفسه: ص181
[6] النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها: تقرير الظل إلى لجنة سيداو في الجلسة السابعة والخمسين، مصدر سابق، ص92.
[7] عدنان ياسين مصطفى: المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، 2011.، ص181.

وبهذا غلبت صفة التبعية للمشاركة الانتخابية للمرأة في الحياة السياسية، فتصرف المرأة في المجال السياسي لم يكن ينبع من أرادة مستقلة أو قرار ذاتي وإنما هو استجابة لإرادة الآخر.[1]

كما استطاعت المرأة العراقية الوصول إلى منصب وزيرة، مثل وزيرة حقوق الإنسان والبيئة ووزيرة الدولة لشؤون المرأة وغيرها، فارتبطت مشاركة المرأة السياسية بوضعها في المجتمع بصورة عامة، وبمدى تجاوب البنى الأساسية وتفاعلها لذلك، فهي تعمل على تقوية العوامل المعززة للمشاركة الكاملة للمرأة في السلطة وفي عملية اتخاذ القرارات على كافة المستويات.[2] فوضع المرأة المتسم بضعف مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مرتبط بالنظرة التقليدية للمرأة وسوء الفهم للشريعة الإسلامية، لذلك هناك حاجة كبيرة لمزيد من الإرادة السياسية لكي تحصل المرأة على حقوقها الاجتماعية والإنسانية.[3]

في انتخابات كانون الأول 2005 حصدت المرأة على 19% فقط من المقاعد البرلمانية، وعلية فقد حصلت على (73) من أصل (275) مقعداً في البرلمان (أو ما نسبته 27%) وفسر هذا الانخفاض في العدد على انه يتعلق بوضع المرأة في الموقع الثالث على قائمة الحزب، ويرى عدد من الناشطات على انهبالرغم من حصول المرأة على أكثر من 25% من مقاعد البرلمان، فأن عدد كبير من هؤلاء النساء أعضاء في التحالف الشيعي الحاكم مما يؤدي إلى عكس أراء محافظة حول دور المرأة وهذا يتعارض مع المساواة في النوع الاجتماعي والتحقيق الكامل لحقوق المرأة، كذلك لا زالت المرأة غائبة عن المواقع القيادية في الأحزاب السياسية وفي البرلمان، حيث لا تقود المرأة إي حزب سياسي أو قائمة ائتلاف، كما يضم البرلمان أيضا 23 لجنة، لم تترأس المرأة منها إلا لجنتين: لجنة المجتمع المدني، ولجنة شؤون المرأة، الطفل والأسرة[4].

أما في انتخابات 2014 فقد بلغت نسبة مشاركة النساء (25%) حصلن من خلالها على (83) مقعد من أصل (328) مقعد.[5]

وفي 2018 انخفضت نسبة تمثيل النساء بحصولهن على (73) مقعدا من أصل (329) مقعد، أي بنسبة تمثل (22%) فقط، كما رافق انتخابات هذه السنة الكثير من التداعيات على وجود تزوير في نسب المشاركين بالانتخابات والذين أعطوا أصواتهم للمرشحين، فالكثير من أفراد المجتمع العراقي أعرضوا عن المشاركة في هذه الانتخابات.

وفي انتخابات 2021 حصلت النساء على (97) مقعداً في البرلمان من أصل (329) وبنسبة 29% وهي تمثل أعلى نسبة حققتها المرأة العراقية في تاريخها، كما ذكرت دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأن (57) أمرة فازت من خلال قوتها التصويتية دون الحاجة إلى الكوتا.[6]

الباب الثاني : الجانب الميداني

---

[1] عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص224.

[2] محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2004، ص199.

[3] برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص733.

[4] مشروع تطوير القانون في العراق (ILDP): وضع المرأة في العراق (تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية)، مصدر سابق، ص32.

[5] ربيع نادر: عراقيات يفزن بالانتخابات ويكسرن الاحتكار الذكوري، مقال منشور في نبض العراق، 12حزيران 2014، مسترجعمن موقع على شبكة الانترنت www.al-monitor.com.

[6] علي جواد: العراقيات يحصلن على 97 مقعداً في الانتخابات البرلمانية، مقال منشور في شبكة موقع الأناضول، 2021/10/12، مسترجع من موقع على شبكة الانترنت www.aa.com.tr.

- **التمهيد:**

يُعد هذا المبحث بداية الدراسة الميدانية، حيث من خلاله يقوم الباحث بعرض الاطار المنهجي للدراسة والاجراءات الميدانية وهي من الخطوات المهمة التي تعتمد عليها البحوث والدراسات العلمية، ان الاجراءات الميدانية بمثابة الهواء الذي يمنح البحوث والدراسات الحياة وتحويلها من مجموعة اعمال نظرية سبق التوصل اليها في الظاهرة المدروسة الى كتابة ما يحدث في تلك الظاهرة ضمن مجالات زمانية ومكانية وبشرية وفق منهج علمي يظهر نتائج محددة بأرقام ترسم صورة واقعية لتلك الظاهرة.

المبحث الرابع: نوع البحث ومجالاته

اولاً: نوع البحث

يعد البحث (المرأة وتنمية العمل السياسي) من البحوث الوصفية، لأنها تقوم بتوضيح وتقييم واقع المرأة من الناحية السياسية، في ضوء تفسير وتحليل المتغيرات والتحولات السياسية التي حدثت في المجتمعات الحديثة.

أولاً: تحديد مجالات البحث:

تحديد مجالات الدراسة يعتبر من الخطوات التي تتمتع بأهمية كبيرة، وقد اكد اغلب علماء الاجتماع ،ان الدراسة الاجتماعية تضم ثلاثة مجالات اساسية، يجب تحديدها عند اجراء الدراسة، وهذه المجالات هي: "المجال المكاني والمجال البشري والزمني".

1- المجال المكاني: "وهو المنطقة الجغرافية التي تجري فيها الدراسة"، وبمعنى اخر يقصد به البيئة التي تجرى عليها الدراسة، والمنطقة الجغرافية لدراستنا هي مدينة الكوت حيث غطت دوائر حكومية مختلفة منها وهي(جامعة القادسية، دائرة صحة القادسية ، المديرية العامة لتربية القادسية)

2- المجال البشري: وهو العينة التي قمنا بدراستها في المنطقة او البيئة الجغرافية أو مجموعة الاشخاص الذين اجريت عليهم الدراسة، وتم تحديد المجال البشري لدراستنا المرأة في مدينة الديوانية في عدد من مؤسسات الدولة.

3- المجال الزمني: ويقصد بها الفترة الزمنية التي تحددت للدراسة الميدانية، والمجال الزمني لدراستنا من 2 / 11 /2022 لغاية 15 / 1 /2023.

ثانياً:ــ تصميم العينة:

تحديد حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم[1]:

عند حساب حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم بمعنى أننا نعرف عدد الأفراد الذين يتكون منهم ذلك المجتمع فإننا نتبع الخطوات التالية :

(أ) نحسب حجم العينة على أساس أن حجم المجتمع الإحصائي غير معلوم من المعادلة التالية:

$$\text{حجم العينة } (ن_1) = \frac{Z^2}{خ_م^2} \times ف\ (1 - ف)$$

(ب) نقوم بعد ذلك بتصحيح حجم العينة وذلك باستخدام معادلة تصحيح حجم العينة كالتالي:

$$\text{حجم العينة} = \frac{ن_1}{\frac{ن_1 - 1}{ن} + 1}$$

1- مهدي محمد القصاص ، مبادئ الاحصاء والقياس الاجتماعي ، المنصورة ،مصر ،2007،ص68-71.

2. **تحديد نسبة الخطأ في حجم العينة**[1]:

قد يقرر الباحث إجراء دراسته على عدد معين من الأفراد وفى هذه الحالة التى يحدد فيها الباحث حجم العينة بطريقة تخمينية أو يفرض عليه من الجهة المستفيدة بالدراسة نجده يميل إلى محاولة تحديد نسبة الخطأ في حجم العينة حتى يطمئن إلى أن البيانات سيحصل عليها والى أن النتائج التي سيتوصل إليها تتمتع بمستوى عالي من الثقة.

وتتحدد نسبة الخطأ في العينة وفق المعادلة التالية :

$$\text{خطأ العينة} = \sqrt{\frac{\text{ف} (1 - \text{ف})}{\text{ن}} \times Z}$$

نسبة الخطأ المعياري المتوقع = 5%

العينة = 385

4. تحديد مجتمع الدراسة

لقد تحددت مدينة الكوت لتكون مجالاً جغرافياً (مكانياً) للدراسة الميدانية، وتحديد حجم العينة التي عدد وحدات افرادها(385) امرأة من النساء العاملات في دوائر الدولة في المحافظة والتي اختيرت عشوائياً من الباحث وهي جامعة القادسية والمديرية العامة لتربية القادسية ومدارس البنات التابعة لها ودائرة صحة القادسية

المبحث الخامس : تحليل الجداول والبيانات

أولا: البيانات العامة

جدول (1) يوضح الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	%
متزوجة	348	%65.2
أرملة	18	%4.9
مطلقة	28	%7.6
عزباء	91	%22.1
المجموع	385	

جدول (2) يوضح التحصيل الدراسي

التحصيل الدراسي	التكرار	%
متوسطة	37	8.7
إعدادية	51	12.6
معهد	58	14.5

1 – مهدي محمد القصاص: مبادئ الاحصاء والقياس الاجتماعي، المصدر السابق، ص71.

بكلوريوس	211	56.4
شهادة عليا	28	7.6
المجموع	385	

جدول(3) يوضح العمر

العمر	التكرار	%	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
25-18	59	15.3	36.5	1.86
33-26	91	24.1		
41-34	128	34.2		
49-42	56	14.5		
57-50	28	6.8		
65-58	22	4.9		
المجموع	385			

ثانيا : البيانات الخاصة بموضوع البحث

جدول (4) يوضح رغبة وحدات العينة بالمشاركة في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	277	%%71.9
كلا	108	%28.05
المجموع	385	%100

ان مشاركة المرأة في العملية السياسية لاقت اهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين بواقع المرأة، اضافةً الى التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العراقي الذي حصلت في الفترات الاخيرة وخاصةً بعد عام 2003م، لذا نجد ان اجابات وحدات العينة كانت النسبة الاكبر بأن لديهن الرغبة بالمشاركة السياسية، لذا نجد في جدول (4) اجابات (277) مبحوثة من مجموع (385) وبنسبة (71.9%) بأن لديهن الرغبة بالمشاركة السياسية، وكانت اجابات(108) مبحوثة من مجموع (385) وبنسبة (28.05%) ليس لديهن الرغبة بالمشاركة بالعملية السياسية.

جدول (5)يوضح نوع مشاركة المرأة في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
الانتماء للأحزاب	42	%15.16
الترشيح للانتخابات	15	%5.41
المشاركة بالانتخابات	220	%79.42
المجموع	277	%100

لاحظنا من خلال اجابات وحدات العينة بأن النسبة الاكثر كانت للمشاركة في الانتخابات حيث كانت (220) مبحوثة من مجموع (277) وبنسبة (79.42%) وهذه المشاركة تأتي بسبب التوجه من قبل العشيرة او الحزب السياسي الذي تنتمي له او ينتمي له احد افراد اسرتها لذلك دائما ترغب المرأة بالمشاركة السياسية، اما الانتماء الى الاحزاب فقد حصل الى المرتبة الثانية وبنسبة (15.16%) اي كانت (42) مبحوثة من مجموع (277) وحلت بالمرتبة الثالثة الترشيح الى الانتخابات بإجابات (15) مبحوثة من مجموع (277) وبنسبة (5.41%) لم تكن الرغبة للمرأة العراقية في الترشيح للانتخابات وذلك بسب الاعراف والتقاليد التي تمنع المرأة في بعض الاحيان من الدعاية الانتخابية، اضافةً الى التكاليف المادية

الباهظة التي تمنع الكثير من النساء من الترشيح، فضلا عن التسقيط السياسي الذي عانت منه الكثير من المرشحات في الآونة الاخيرة من قبل بعض وسائل الاعلام والمنافسين.

جدول (6) يوضح اعتقاد وحدات العينة بان للقيم علاقة بضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	219	%56.8
كلا	66	%17.1
الى حدٍ ما	100	%25.9
المجموع	385	%100

تُعد القيم من المبادئ التي تؤمن بها اعداد كبيرة من افراد المجتمع وتكون مرغوبة ومقبولة لديهم، وانها تدخل بشكل واسع في ثقافة المجتمع، ونتيجة لهذا يمكننا القول انها تمثل ظاهرة اجتماعية تتعدى الافراد وهي الاقرب للثقافة الخاصة للمجتمع، اضافة الى ذلك فأن تلك القيم تقوم بتنظيم الشخصية في ظل نظام موحد، فيصبح من الطبيعي تأثير القيم على تفكير وسلوك الافراد واتجاهاتهم بالمحيط الثقافي، وهنا تحدد لهم ادوارهم ومكانتهم الاجتماعية في داخل مجتمعهم طبقاً لمعايير معينة، ونظراً للتأثير الكبير للقيم في سلوك واتجاهات الافراد فرض علينا معرفة اثرها في مشاركة المرأة في العملية السياسية، بالرغم من ان المرأة في مجتمعاتنا تحيطها هالة من القيم التي من خلالها يتم تحديد دورها ومكانتها بشكل واضح، والتي لا يمكنها الخروج عنها لان ذلك مرفوض من قبل افراد مجتمعها، لذلك نجد في اجابات وحدات العينة في الجدول (6) الى ان (219) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (56.8%) اعتقدن بوجود علاقة سلبية بين القيم وضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث كانت اجاباتهن ب(نعم)، في حين كان اعتقاد(66) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (17.1%) بانه لا توجد علاقة بين القيم وضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية وكانت اجاباتهن ب(كلا)، وأن (100) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة(25.9%) كانت اجاباتهن(الى حدٍ ما)، ان النسبة الكبيرة لإجابات المبحوثات ب(نعم) دلت ان القيم هي مبادئ معيارية توجه سلوك الافراد واعتقاداتهم، وبما ان مشاركة المرأة في العملية السياسية يعد خروجاً على العادات والتقاليد في المجتمع لان النسق القيمي حدد هذا الاختصاص للرجل صاحب السلطة والقرار في مجتمعنا، لذلك فأن وحدات العينة اقرن بأهمية تأثير القيم والعادات والتقاليد في مشاركة المرأة في العملية السياسية.

جدول (7)يوضح اعتقاد وحدات العينة بان العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع من العوامل الاساسية التي تقف بوجه مشاركة المرأة في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	253	%65.7
كلا	42	%10.9
الى حدٍ ما	90	%23.3
المجموع	385	%100

ان العادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا جعلت المرأة في مكانة ادنى من مكانة الرجل التي اكدت تلك العادات والتقاليد ان المرأة مخلوق ضعيف لا تمتلك القدرة على تحمل الاعباء وان عملها الرئيسي داخل نطاق الاسرة والمنزل، وظلت تسيطر على غالبية افراد المجتمع العراقي بصورة عامة ومدينة الكوت بصورة خاصة، ونجد ان المرأة اصبحت مضطرة لترك العمل السياسي بسبب العادات والتقاليد، وذلك يمكننا القول بأنه رغم التصنيع والتحضر والتعليم ظلت تلك العادات والتقاليد تقف عائقاً امام مشاركة المرأة في العملية السياسية، ومن ذلك نجد اجابات وحدات العينة في الجدول (7) حيث ان (253) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (65.7%) اعتقدن بأن العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع من

العوامل الاساسية التي تقف بوجه مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث كانت اجاباتهن ب(نعم)، في حين كان اعتقاد(42) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (10.9%) بانه لا علاقة بين العادات والتقاليد الشائعة في المجتمع ومشاركة المرأة في العملية السياسية وكانت اجاباتهن ب(كلا)، وأن (90) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة(23.3%) كانت اجاباتهن(الى حدٍ ما). وهذا ما تم توضيحه سابقاً في دراستنا النظرية الخاصة بالقيم والمعاير.

جدول (8) يوضح اعتقاد وحدات العينة بان الالتزام الديني يؤثر في عدم مشاركة المرأة في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	96	%24.9
كلا	189	%49.09
الى حدٍ ما	100	%25.9
المجموع	385	%100

اكد اغلب الباحثين الاسلاميين ان الشريعة الاسلامية اهتمت اهتمام كبير بالمرأة ومكانتها ودورها وحقوقها منذ الولادة وحتى الوفاة، وبعد الوفاة حيث الثواب والعقاب، ان المرأة في الاسلام لها حقوق متساوية مع الرجل الا ما استثنى بنص صريح، ان الاسلام لم يفرق بينها وبين الرجل الا ما خالف طبيعتها، ومن يتمعن في قراءة التاريخ الاسلامي والسيرة النبوية الشريفة قراءة بعيدة عن الفهم الخاطئ لبعض المسلمين الحاليين، يجد ان للمرأة في الاسلام دور الريادي والقيادي في حماية الدعوة الاسلامية، والجهاد في سبيل الله، ومن الحقوق التي منحها الاسلام للمرأة حق التعليم وحق العمل وحق المشاركة في اتخاذ القرار، ومكنها من التصرف بجميع حقوقها من الارث او التصرف بأملاكها، واحترم الاسلام رأي المرأة، ومكنها من التعبير عن رأيها بكل مصداقية، واعطاها حرية الكلام وابداء الرأي، ونتيجة لطبيعة المجتمع العراقي وتأثره بالمبادئ الاسلامية وتأثر المرأة العراقية بتلك الطبيعة كانت اجابات وحدات العينة في الجدول (8) حيث كانت (96) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (24.9%) اعتقدن بأن الالتزام الديني يؤثر في عدم مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث كانت اجاباتهن بـ (نعم)، في حين كان اعتقاد(189) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (49.9%) بانه لا يوجد تأثير للالتزام الديني على مشاركة المرأة في العملية السياسية وكانت اجاباتهن بـ (كلا)، وأن (100) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة(25.9%) كانت اجاباتهن(الى حدٍ ما).

جدول (9) يوضح اعتقاد وحدات العينة بوجود علاقة بين الاساليب التربوية وضعف مشاركة المرأة السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	203	%52.7
كلا	82	%21.2
الى حدٍ ما	100	%25.9
المجموع	385	%100

تكمن اهمية الاساليب التربوية في مجموعة من الوظائف الاجتماعية التي تعمل على القيام بها والتي لها ارتباط واضح في بناء المجتمع ، بالرغم من وجود المؤسسات التي من اختصاصها المهام السياسية والثقافية والاقتصادية تبقى التنشئة الاسرية ذات تأثير كبير ومباشر على تلك المؤسسات ، فالأساليب التربوية التي تنتهجها الاسرة لا تزال مستمرة بأداء وظائفها السياسية رغم صغر حجمها في المجتمع ، وهنا يظهر لنا من خلال اجابات وحدات العينة في الجدول (9) تأثير الاساليب التربوية على مشاركة

المرأة في العملية السياسية حيث ان(203) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (52.7%) اعتقدن بأن اساليب التربوية لها علاقة بضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث كانت اجاباتهن ب(نعم)، في حين كان اعتقاد(82) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (21.2%) اعتقدن بأن لا توجد علاقة بين الاساليب التربوية وضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية وكانت اجاباتهن ب(كلا)، وأن (100) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة(25.9%) كانت اجاباتهن(الى حدٍ ما).

ان اعتقاد اكثر نصف وحدات العينة بتأثير اساليب التنشئة الاسرية في مشاركة المرأة في العملية السياسية، وهنا يتأكد ما ذكرناه سابقاً في دراستنا النظرية ان التنشئة الاسرية تخلق فروق بين الاولاد والبنات مما تكون هذه التنشئة من الاسباب التي تجعل المرأة اقل طموح من الرجل في كل المجالات ومنها المجال السياسي.

جدول (10) يوضح اراء وحدات العينة بوجود علاقة بين مظاهر انخفاض المستوى التعليمي للمرأة وضعف مشاركتها في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	239	%62.07
كلا	40	%10.3
الى حدٍ ما	52	%13.5
المجموع	385	%100

للتعليم اهمية كبيرة في رفع مستويات كفاءة المرأة، اذ يجعل منها انسان ذات قيمة عليا في المجتمع التي تعتبر جزء منه وهذه المكانة تحددها الادوار التي تؤديها المرأة التي يحددها ما تحصل عليه من مستوى تعليمي ومن هذه الادوار المشاركة في العملية السياسية، ونستنتج من هذا ان المرأة اذا ما انخفض مستواها التعليمي فلن تستطيع اداء الادوار القيادية في المجتمع ولن تعي أهمية مشاركتها في العملية السياسية، لان المستوى التعليمي للمرأة هو الذي يحدد شخصيتها وقدرتها على اتخاذ القرار وتأكيد ذاتها من خلال اداء الادوار غير التقليدية في مؤسسات المجتمع المختلفة وخاصة العملية السياسية الذي غالباً ما يكون دخولها من نصيب الرجال، لذلك نجد اجابات وحدات العينة في الجدول (10) حيث ان (239) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (62.07%) اعتقدن بوجود علاقة بين مظاهر انخفاض المستوى التعليمي للمرأة وضعف مشاركتها في العملية السياسية حيث كانت اجاباتهن ب(نعم)، في حين كان اعتقاد(40) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (10.3%) اعتقدن بأن لا توجد علاقة بين مظاهر انخفاض المستوى التعليمي للمرأة ومشاركتها في العملية السياسية وكانت اجاباتهن ب(كلا)، وأن (52) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة(13.5%) كانت اجاباتهن(الى حدٍ ما).

جدول (11)يوضح اعتقاد وحدات العينة بأن وسائل الاعلام قادرة على تغير اتجاهات الافراد بشكل ايجابي نحو مشاركة المرأة في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	195	%50.6
كلا	80	%20.7
الى حدٍ ما	110	%28.5
المجموع	385	%100

للوسائل الاعلامية دوراً لا يقل شأناً عن الادوار التي تقوم بها الاسرة والمؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع الاخرى في عملية التنشئة السياسية، فوسائل الاعلام باختلاف انواعها (المقروء والمرئي والمسموع) تدعم الاتجاهات السياسية والقيم التراثية، اضافةً الى نقل الاخبار من المواطنين الى الحكومة او اصحاب القرار وبالعكس، وقد امتدت القنوات الفضائية الحديثة لتنقل اخباراً ومعلومات عن مجتمعات

العالم جميعها، اضافةً الى ما نشاهده الان من تقدم وسائل الاتصال الحديثة مما جعل العالم وكأنه وحدة واحدة، مما جعل الدول الحديثة تعتمد على وسائل الاعلام في التنشئة السياسية وتركز على تعميق شعور انتماء الافراد وولائهم لوطنهم، وهنا لابد ان نذكر ان مضمون وسائل الاعلام الموجهة للمرأة يتمحور في اغلبه حول الادوار التقليدية للمرأة، وضعف وسائل الاعلام في اظهار المرأة المبدعة، وتعمل وسائل الاعلام على اظهار علاقة الرجل بالمرأة على اساس اجتماعي فقط، اضافة الى ان هناك دور سلبي لوسائل الاعلام يقوم على تقديم الصورة التقليدية للمرأة المستهلكة لأدوات الزينة والكماليات، لذلك نجد اجابات وحدات العينة في الجدول (11) حيث ان (195) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (50.6%) اعتقدن بأن وسائل الاعلام قادرة على تغير اتجاهات الافراد بشكل ايجابي نحو مشاركة المرأة في العملية السياسية حيث كانت اجاباتهن ب(نعم)، في حين كان اعتقاد(80) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (20.7%) اعتقدن بأن وسائل الاعلام غير قادرة على تغير اتجاهات الافراد بشكل ايجابي نحو مشاركة المرأة في العملية السياسية وكانت اجاباتهن ب(كلا)، وأن (110) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة(28.5%) كانت اجاباتهن(الى حدٍ ما).

جدول (12) يبين اعتقاد وحدات العينة بأن للبيئة الاسرية التي تعيش فيها المرأة اثر في انخفاض مشاركتها في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	275	%71.4
كلا	34	%8.8
الى حدٍ ما	76	%19.7
المجموع	385	%100

ان مشاركة المرأة في العملية السياسية يتأثر سلباً بالمحيط الضيق التي تعيش فيه ويتمثل بالبيئة الاسرية، لان معرفتها بحقوقها وواجباتها يتوقف على محيطها الاسري الذي تعيش فيه والذي يتكون من مجموعة من القيم والتقاليد التقليدية واساليب البيئة الاسرية التقليدية، وعدم اختلاطها بالمجتمع، كل هذه العوامل الاجتماعية تؤثر في نظرة المرأة لذاتها ومحدودية تفكيرها، ونستنتج من ذلك ان البيئة الاسرية الضيقة لها تأثير كبير على مشاركة المرأة في العملية السياسية، لذلك نجد اجابات وحدات العينة في الجدول (12) حيث ان (275) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (71.4%) اعتقدن بأن البيئة الاسرية التي تعيش فيها المرأة لها اثر في انخفاض مشاركتها في العملية السياسية حيث كانت اجاباتهن بـــ(نعم)، في حين كان اعتقاد(34) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (8.8%) بـــ(كلا)، وأن (76) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة(19.7%) كانت اجاباتهن(الى حدٍ ما).

جدول (13) يوضح اعتقاد وحدات العينة بأن ضعف اهتمام المرأة بالأمور السياسية يتسبب في ضعف مشاركتها في العملية السياسية.

الاجابات	التكرارات	النسبة
نعم	235	%61.03
كلا	50	%12.98
الى حدٍ ما	100	%25.9
المجموع	385	%100

هنالك العديد من المتغيرات الثقافية والاجتماعية التي تقف بوجه طموح المرأة وتجعلها اقل طموح من الرجال في مجالات مختلفة ومنها المجال السياسي وهذه المتغيرات تفرزها ثقافة المجتمع الذي تعد المرأة جزء منه، تلك الثقافة التي لها تأثير كبير على نظرة الرجل للمرأة، مما ادى الى وضع المرأة في مكانة ادنى من الرجل، فظهرت تقسيم الادوار بين الجنسين في مؤسسات المجتمع بدأً من الاسرة وانتهاءاً

بالمؤسسات السياسية، اضافة الى القيم والمعايير الاجتماعية ادت الى ضعف اهتمام المرأة بالامور السياسية ونتج عنه ضعف مشاركتها في العملية السياسية، فالمرأة في مجتمعنا تحاط بمجموعة من المشكلات اليومية فتصبح من الذين لا اهتمام لديهم بالأمور السياسية ولا يمتلكون وعياً سياسياً، وهذا ما اشارت اليه نتائج الدراسة الميدانية في الجدول (13) حيث ان (235) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (61.03%) اكدن ان ضعف اهتمام المرأة بالأمور السياسية يتسبب في ضعف مشاركتها في العملية السياسية، بينما (50) مبحوثة من مجموع (385) مبحوث وبنسبة(12.98%)، وكانت اجابات (100) مبحوثة من مجموع (385) مبحوثة وبنسبة (25.9%) بـ (الى حدٍ ما).

ان الاجابات بـ (نعم) اكثر من نصف وحدات العينة وهنا يؤكدن ان قلة المعلومات السياسية وعدم الوعي بمضمون العملية السياسية.

النتائج والتوصيات

توصل البحث الى مجموعة من النتائج ومن اهمها:

اولا: ان النسبة الاعلى من افراد عينة البحث لديهن الرغبة في المشاركة في العملية السياسية ، اذ شكلن نسبة 71,9% من افراد عينة البحث .

ثانيا: ان النسبة الاعلى من النساء اللواتي اجبن على ان نوع المشاركة السياسية هي المشاركة بالانتخابات قد شكلن 79.42%.

ثالثا: من النتائج التي توصل لها البحث ان من العوائق الاساسية لمشاركة المرأة في العملية السياسية هي العادات والتقاليد والتي تلعب دورا اساسيا في المجتمع ، ولا سيما اذا كان النسق السائد هو النسق العشائري ، اذ شكلن النساء اللواتي يرين بتاثير العادات والتقاليد مانسبته 65%.

رابعا:من العوائق التي تسهم في اضعاف مشاركة المرأة في العملية السياسية هي الاسرة ،فالبيئة الاسرية لها تاثير مباشر على سلوكيات وتوجهات الفرد ، وقد اجبن من النساء اللواتي بنعم مانسبته 71,4% من افراد عينة البحث .

التوصيات

اولا : الى مجلس النواب : العمل على تشريع القوانين الساندة لمشاركة المرأة في العمل السياسي ، ومعاقبة كل فرد يحاول منع المرأة في المشاركة بالعمل السياسي .

ثانيا :الى مجلس النواب : اعطاء النساء من اعضاء مجلس النواب دورهن الحقيقي في ممارسة عملهن كعضوات فاعلات ،ولاسيما في اللجان ذات التاثير الفاعل في مجلس النواب .

ثالثا: الى المفوضية المستقلة للانتخابات: العمل على اجراء الندوات والمحاضرات التوعوية ولاسيما في المناطق الريفية لتوضيح دور المرأة في العملية السياسية .

رابعا : الى مجلس رئاسة الوزراء : قسم تمكين المرأة :العمل على وضع برامج تدريبية تسهم في ادخال النساء في دورات لتطوير المهارات والقدرات ، ولاسيما البرامج في مجال المهن التي تسهم في تمكين المرأة اقتصاديا .

المصادر

1- ابراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975.

2- ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن المنظور: لسان العرب، ط4، المجلد التاسع، دار صادر لطباعة والنشر، بيروت، 2005.
3- الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق: (2013-2017)، بغداد، 2013.
4- اسماعيل علي سعد: المجتمع والسياسة- دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.
5- ألين متى: وضع المرأة في العراق، مشروع تطوير القانون في العراق، بغداد، 2006.
6- أماني مسعود: نظريات التمكين وعلاقته بالتنمية في الوطن العربي، في تجديد القيادة والتنمية في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، 2003.
7- برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
8- بلقيس محمد جواد: دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي، دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية، دار الحصاد، دمشق، 2013.
9- بو رغدة وحيدة وآخرون: المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

10- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في المنطقة العربية عام (2005)، الوفاء بالوعد (2015)، الأمم المتحدة.
11- جاسم الحلفي: الحركات الاجتماعية في العراق، سطور للنشر والتوزيع، بغداد، 2017.
12- ربيع نادر: عراقيات يفزن بالانتخابات ويكسرن الاحتكار الذكوري، مقال منشور في نبض العراق، 12حزيران 2014، مسترجعمن موقع على شبكة الانترنت www.al-monitor.com.
13- رغد نصيف جاسم السراجي: المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003، المعهد العراقي،2007.
14- زينب ليث عباس: المشاركة السياسية للمرأة العراقية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، العدد89، 2009.
15- سامية خضير صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي، ط1،جامعة عين شمس، كلية التربية، مصر، 2004.
16- سهير لطفي :قراءة في ادبيات المشاركة السياسية للمرأة العربية، ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، ب ت.
17- شبر بن شكري واميمة ابو بكر: المرأة و الجندر، ط1، دار الفكر، دمشق، 2002.
18- عائشة التايب: النوع الاجتماعي وعلم اجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، مصر، 2011.
19- عبد العظيم جبر حافظ: التحول الديمقراطي في العراق، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009.
20- عبير طايل فرحان البشابشة: درجة ممارسة المرأة القيادية للمهارات الإبداعية في عملها، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
21- عدنان ياسين مصطفى: المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، 2011..
22- عزيز سمارة وعصام النمر: الطفل والاسرة والمجتمع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1989.
23- علي جواد: العراقيات يحصلن على 97 مقعداً في الانتخابات البرلمانية، مقال منشور في شبكة موقع الأناضول، 2021/10/12، مسترجع من موقع على شبكة الانترنت www.aa.com.tr.
24- كاترين إيلبورغ- فويتيكومونيك نوياك وآخرون: إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة شؤون المالية العامة المرأة والعمل والاقتصاد، مكاسب الاقتصاد الكلي من المساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013.

25- محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2004.
26- محمد وليد صالح: إشكالية المشاركة السياسية للمرأة العراقية، ، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد22، بغداد، 2010.
27- مهدي محمد القصاص ، مبادئ الاحصاء والقياس الاجتماعي ، المنصورة ،مصر ،2007.
28- النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها: تقرير الظل إلى لجنة سيداو في الجلسة السابعة والخمسين، الناشر جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2014.
29- هادي عزيز علي: سيداو والمرأة في التشريعات العراقية، جمعية الأمل العراقية، بغداد، 2014.
30- وسن عبد الحسين شريجي: المرأة والتحولات الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2015.